



المصدر: نشرة منظمة المؤتمر الإسلامي
التاريخ: ٢ رجب ١٤٣٨ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الإمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي

Secrétariat Général de L'Organisation
de La Conférence Islamique

General Secretariat of The
Organisation of The Islamic Conference

غادر جدة صباح اليوم الأربعاء معالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي ،
دكتور أحمد و كريم جاي ، في طريقه الى نيويورك ليجتمع بالأمين العام للأمم المتحدة
لمعالجة عدة قضايا وفي طليعتها قضية المسلمين البورميين المهجرين الى بنجلا ديس
وسينتهز معاليه هذه المناسبة لتنسيق العمل الاسلامي مع وفود الدول الاسلامية في
الأمم المتحدة المشاركة في مؤتمر نزع السلاح كما سيقوم بتقديم شيكا لجمعية
"الهالين" - وهم المسلمون الأمريكيون السود - تبرعا من صندوق التضامن
الاسلامي .

جدة في ٢/٧/١٤٣٨ هـ
٢/٧/١٤٣٨ هـ



اضطهاد الاقلية الاسلامية

في بورما

ان تهجير مائة وثمانين ألف من الجماعة الاسلامية في بورما الى بنجلاديش ليس في الواقع الا حلقة جديدة من سلسلة الاضطهادات التي تعاني منها هذه الجماعة ، وما تحمته من السلطات العسكرية والمدنية البورمية منذ استقلال هذه البلاد سنة ١٩٤٨ م . وهذا التهجير يحفزنا الى القاء نظرة سريعة عن حالة هذه الجماعة ومآلتيه من قمع على مر السنين .

في البداية لابد من الاشارة الى ان الاسلام دخل الى بورما واستقر بالاشخص في مقاطعة أركان منذ القرن السابع الميلادي على يد التجار والفقهاء العرب والمسلمين . وقد ازدهرت الجماعة الاسلامية عقائديا وثقافيا واجتماعيا خلال القرون التي سبقت ازدهار الغرب وتهيأته على الاستيلاء على الإقطار الشرقية ، وخاصة على الهند التي كانت بورما تعتبر جزءا منها . ومنذ كانت ومقاطعة أركان تتمتع بوضع خاص ، قبل الاستعمار البريطاني ومثاله .

والمثل كذلك الى ان حصلت بورما على الاستقلال بموجب معاهدة لندن في ١٧ أكتوبر ١٩٤٧ م .

كانت الجماعة الاسلامية المسلمة " روهينغياس " والبوذيين " ماغس " يتعايشون في سلام ، حيث كانت المساجد والمدارس الاسلامية مجاورة للمعابد والمؤسسات البوذية . وازا استتبنا المذابح التي دبرتها جماعة من البوذيين المتعصبين سنة ١٩٤٢ م والتي ذهب ضحيتها ٨٠٠٠ آلاف مسلم . فقد كان الوثام سائدا بين البعثتين خلال فترات تاريخ بورما .

ولم تأخذ العلاقات تتدهور بين الفئتين إلا بعد حصول بورما على الاستقلال وقبض العناصر المتعصبين مسن البوذيين على الحكم حيث جعلت تدبير من حين لآخر اجراءات تصفية ضد المسلمين ، مثل ما حصل في سنوات ١٩٥٨م و ١٩٦٢م و ١٩٧٤م . وقد نشب ضحية هذه الاضطهادات العتالية آلاف المسلمين ودمار عشرات الآلاف الى البلاد المجاورة

والملاحظ ان محنة الجماعة الاسلامية في بورما قد زادت منذ الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكومة أونو على يد الجنرال ني وين رئيس الدولة الحالي . فقد امتاز حكم هسندا الأخير بتجريد الشعب من الثروة والاستبداد لمقدراته ، بينما توالت على المسلمين نكبات ومحن قاسية

لقد عرف المسلمون منذ قد يم في بورما بنشاطهم التجاري والفلاحي . فمنذ كانت تجارة مقاطعة أركان في يد المسلمين ، الذين عرفوا لذلك لحدتهم في الاعمال الفلاحية . وقد نشأ من هذه الجماعة مزارعون كانوا يملكون الاراضي المستصلحة . وفي اعقاب الانقلاب العسكري ومدعوى تنفيذ " طريق جديدة من الاشتراكية " وانجاز " الاصلاح الزراعي " عمدت حكومة

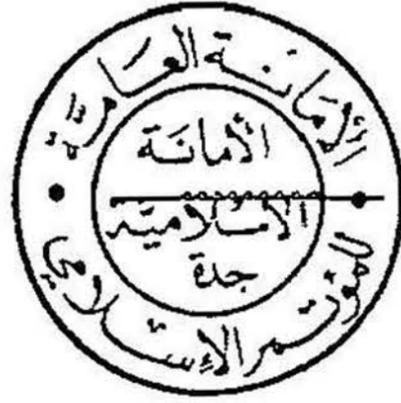
الجنرال ني وين الى تأميم التجارة ومصادرة المزارع والعقارات . مما ترتب عنه افتقار الجماعة الإسلامية وبالتالي تدور الاقتصاد في بورما بالرغم من كون هذه البلاد تعتبر من أغنى دول المنطقة . ويكفي ان يعلم ان بورما التي كانت تصدر الروز قبل الحكم العالي أصبحت تستورد هذه المادة لضمان حياة سكانها ، وان نسبة ديونها أرفع نسبة في العالم .

جردت الحكومة البورمية المسلمين من كافة الحقوق والحريات ، وأخذت تعاملهم معاملة الأرقاء فحذرة عليهم حرية الدين ، ومصادرة المسابك والمدارس ، وعانعة ايادهم من التجمع والاتصال باخوانهم في العتيدة والسفر ، والتوجه الى الديار المقدسة لاداء مناسك الحج . وعافتت تفايقهم في القيام بشعائر دينهم .

كلما تم اتصال بين بعض المسلمين في بورما وبعض السواح من البلاد الإسلامية الا ولا حقتهم الشرطة واعتقلتهم لدرجة ان جوا من الرعب والارهاب اصبح يسود الجماعة الإسلامية هناك .

- وتطالب الحركة الوطنية المنبثقة عن شعب أركان والموجود حاليا مقر عملها في الخارج :
- باعادة حقوق الشعب الأساسية وحرياته : بما في ذلك حقه في الاعتقاد والاجتماع واختيار الثقافة التي يرضيها .
- بالامن على حياته وتأمين الحريات الشخصية .
- برفع القيود عن حرية السفر في داخل بلادهم واختيار السكن .
- بالحصانات ضد الاستبداد والاعتقال والحجز ومصادرة الممتلكات .
- باحترام الحياة الشخصية وعدم الاعتداء على الأسر والبيوت واحترام سرية المراسلات .
- بالتمتع بكافة الحريات والحقوق دون ميز في الدين واللغة والجنس والانتساب السياسي ودون مراعاة الاصل الاجتماعي والتمييز بين فئة أو أخرى من المواطنين .
- بحرية التعبير وحرية التعليم وعدم تحجير الثقافة الإسلامية .
- بحماية النساء المسلمات من الاعتداء على شرفهن .
- بالتساوي في وظائف الدولة .
- بالضمانات السياسية والاجتماعية والاقتصادية .
- بالتساوي أمام القانون .
- بخلق روح التعاون الاجتماعي والثقافي بين مختلف الفئات الوطنية واشاعة التفاهم وحسن التعايش بينها .

من هذه المطالب التي عرضنا بها بايجاز يتبين مدى حرمان الاقلية الاسلامية في بورما من حقوق الانسان الاساسية . وحكومة الجنرال ني وين لم تكف بما تمارسه منذ خمس عشرة سنة من اضطهاد في حق ثلاثة ملايين من المسلمين ، فعمدت الى تدبير خطة التهجير رامية بعشرات الآلاف الى الخارج بحيث أصبحوا يمانون من التشرد والهوس والضياع . ولا زال سيل المهاجرين يزداد بتوالي الايام ، دون ان تعلم احد بمدى نهاية هذه المأساة الانسانية التي تبرى على مرأى وسمع من العالم في القرن العشرين .



بيان حول حالة المسلمين في بورما

إنّ الأخبار المفجعة عن مصير الجماعة الإسلامية في بورما وخاصة بمقاطعة اركان ، موضع قلق شديد للأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي . فقد تأكد لها معاناة هذه الجماعة على يد السلطات البورمية بما لا يدع مجالاً للريب، حيث تواترت من مصادر موثوق بها أنباء عما تتعرض له من الحوادث المرعبة .

فمنذ أزيد من ستة أسابيع والجماعة الإسلامية في بورما تلاقى الاضطهاد والتقتيل والتشريد على يد السلطات هناك وخاصة منها السلطات العسكرية . فاضطهاد الرجال والأطفال والاعتداء على النساء - جماعات وأفراد - وانتهاك حرمة المساجد والمدارس والمراكز الإسلامية والمعبث بكتاب الله ، كلّ ذلك لا يكاد يصدق لو لم يتأكد من مصادر لا يتطرق الشك اليها .

منذ بدأت مأساة الجماعة الإسلامية في بورما ، وسيل المهاجرين نحو جمهوريّة باندجلد يش لا ينقطع ، حيث تطرد هم السلطات وتشرد هم وتستولي على ممتلكاتهم وأمتعتهم . ويبلغ عدد المشرد بين عشرات الآلاف نساء وأطفالا وشيوخا وكهولا وعجزة . وقد أصبحوا يعيشون عيشة باعسة في ثكنات بنجلاديش وغيرها من البلاد المجاورة لبورما . حيث يتعرضون للضياع والجوع والأوبئة .

إنّ هذه الأعمال التي ترتكبها حكومة بورما في حق مواطنيها المسلمين لتدل بوضوح على الدوافع التعصبية المنافية لأبسط حقوق الانسان . وهي بالتالي غير جديرة بسلطمة مسؤولية تعسي بواجباتها وتحترم حقوق طائفة من رعاياها .
والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي ان تندد بالانتهاكات التي تتعرض لها الجماعة الاسلامية في بورما ، تسترعي انتباه الرأي العام العالمي للوضع الأسوأى لهذه الجماعة طالبة منه حمل السلطات البورمية على التخلي عن تصرفاتها اللاانسانية .
كما تهيب بالعالم الاسلامي قاطبة أن يبدى استنكاره الشديد بشتى الطرق لهذه التصرفات ويسعى لوضع حدٍ لها ، **وأن يقدم العون والمساعدة لها بما هذه التصرفات وفي ما تقتضيه الاخوة الاسلامية .**

جدة في ٩ جمادى الثانية ١٤١٨ هـ
الموافق ١٦ / ٥ / ١٩٢٨ م

